الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

ارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

Ministry of Higher Education and Scientific Research

كلية الحقوق والعلوم السياسية

# شهادة مشاركة

يشرفنا أن نمنح هذه الشهادة إلى الدكتور محمد منصوري -جامعة المسيلة، نظير مشاركته بمداخلة موسومة بـ : تأثير نظام الرقمنة على المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام في ظل جائحة كورونا، في أشغال المؤتمر الدولي حول القانون وتحديات التكنولوجيا، المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة المسيلة – الجزائر، بتقنية التحاضر عن بعد ، يوم 14 ديسمبر 2021.

عميد الكلية

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

حمزة خضري

رئيس المؤتمر

الدكتور: عبدلي حمزة

أستاذ محاضر أ

كلية الحقوق - جامعة المسيلة

رئيس الملتقى

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
رئيس الملتقى
كلية الحقوق والعلوم السياسية

المؤتمر الدولي حول:

القانون وتحديات التكنولوجيا

International congress about

Law and technologies challenges

14 ديسمبر 2021

# برنـــــامج الجلسة الرئيسية للمؤتمر

ابتداء من الساعة 08:30 بتوقيت غرينيتش

الساعة 09:00 بتوقيت الجزائر

# البرنـــــامج

## الثلاثاء 14 ديسمبر 2021

| | |
|---|---|
| 10:00 -09:30 | - تسجيل المشاركين في المؤتمر – google meet |
| | - آيات بينات من القرآن الكريم،<br>- النشيد الوطني.<br>- كلمة رئيس المؤتمر/ الدكتور عبدلي حمزة.<br>- كلمة تكريم لفقيد الكلية الدكتور بن حميدوش نور الدين / تقديم البروفسور خضري حمزة عميد كلية الحقوق و مداخلة بعنوان : **مستقبل القانون في عالم متغير** |

| التوقيت | المتدخل | عنوان المداخلة |
|---|---|---|
| 10:10-10:00 | الدكتورة عبير حمدي حسن - جامعة الملك عبد العزيز<br>أ- جنى حاتم اليامي - جامعة الملك عبد العزيز<br>المملكة العربية السعودية | الآثار القانونية للبلوك تشين على المعاملات المالية والتجارية والقضائية |
| 10:20-10:10 | الدكتور أيمن محمد سيد مصطفى الأسيوطي<br>جامعة حلوان – جمهورية مصر العربية | القانون الواجب التطبيق على العقود الذكية |
| 10:30-10:20 | البروفسور لجلط فواز – جامعة المسيلة | القانون الإداري والتكنولوجيا – إشكاليات وحلول |
| 10:40 -10:30 | الدكتور بان سيف الدين محمود -كلية المستقبل الجامعة – الجمهورية العراقية<br>الدكتور زاوي رفيق – جامعة برج بوعريريج | اجراءات صدور حكم التحكيم الالكتروني وتنفيذه وفقا للاتفاقيات الدولية |
| 10:50-10:40 | الدكتور هاني ضوة – جمهورية مصر العربية<br>الدكتورة هبة الله كرفالي – جامعة محمد بوضياف المسيلة | التكنولوجيا الحديثة وأثرها على الخدمات الإفتائية والقوانين |
| 11:00-10:50 | الدكتور عبدلي حمزة – جامعة محمد بوضياف بالمسيلة | أثر التكنولوجيا الحديثة على توجهات السياسة الجنائية |
| 11:10-11:00 | الدكتورة سمية بهلول -جامعة سطيف 2 | الذكاء الاصطناعي يهدد المهن القانونية: مستقبل مهنة المحاماة مع انتشار الروبوت القانوني |
| 11:20-11:10 | الدكتورة حورية سويقي -جامعة عين تموشنت<br>ط.د صحبي أسماء -جامعة عين تموشنت | حجية تقنية البلوك تشين في الإثبات الرقمي |
| 11:30-11:20 | الدكتور ذبيح حاتم -جامعة محمد بوضياف المسيلة | L'intelligence artificielle et la gestion des contrats : défis et perspectives |
| 11:40-11:30 | الدكتورة بطيحي نسمة -جامعة سطيف 02 | إجراءات التحقيق المستحدثة في الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري |
| 11:50-11:40 | الدكتورة بوراس لطيفة -جامعة الجزائر 01 | La block Chain et les contrats intelligents : Quel rapport avec le droit? |
| 12:00-11:50 | الدكتورة بومحراث ليندة -جامعة العلوم الإسلامية قسنطينة<br>الدكتورة الزهرة جقريف - جامعة العلوم الإسلامية قسنطينة | إشكالية إثبات عقود البلوك تشين وأثرها على المعاملات المالية الإلكترونية |
| 12:10-12:00 | الدكتور عمر شتوح -جامعة الجزائر 01 | أثر الوسائل التكنولوجية الحديثة على التحكيم |
| 12:20-12:10 | ط/د. العشعاش إسحاق -جامعة الجزائر 01 | أثر استخدام منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل الأقل فتكًا على الحقوق والحريات في عمليات إنفاذ القانون |
| 12:30-12:20 | الدكتورة أحلام بلجودي - جامعة جيجل | الجرائم الالكترونية ذات العلاقة بالنشاط البنكي |

| | | |
|---|---|---|
| 12:40-12:30 | الدكتورة حواس فتحية -جامعة الجزائر 01 | إشكالية الفضاء الإلكتروني في الملكية الفكرية -التنازع بين العلامة التجارية وأسماء المواقع نموذجا |
| 12:50-12:40 | الدكتورة بوشريعة فاطمة – جامعة غليزان<br>الدكتورة بوشريعة نسيمة جامعة غليزان | المخدرات الرقمية وتكييفها القانوني |
| 13:00-12:50 | الدكتور خلواتي مصعب -المركز الجامعي النعامة | المسؤولية القانونية للروبوت |
| 13:10-13:00 | الدكتورة سماتي حكيمة -جامعة الجزائر 01<br>الدكتور دبش عبد النور ـ جامعة الجزائر 01 | أثر التكنولوجيا المستحدثة في تطوير أسس قيام المسؤولية الدولية |
| 13:20-13:10 | الدكتور خفيف جمال -جامعة الجزائر 01 | حجية الأدلة العلمية الحديثة أمام القضاء الجنائي |
| 13:30-13:20 | الدكتورة كامل سمية -جامعة أحمد دراية أدرار | قانون العمل وتحديات تطبيق نظم الذكاء الاصطناعي |
| 13:40-13:30 | الدكتور بوجلطي عزالدين -جامعة الجزائر 01 | الجهود الدولية المجسدة لاستخدام الوسائط الالكترونية التوثيق والتوقيع الالكترونيين نموذجا |
| 14:00-13:40 | مناقشة عامة | |

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس الملتقى

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس الملتقى

المؤتمر الدولي حول:

القانون وتحديات التكنولوجيا

International congress about

Law and technologies challenges

14 ديسمبر 2021

# برنـــــامج الجلسة الأولى للمؤتمر

ابتداء من الساعة 11:00 صباحا

# البرنـــــامج

## الثلاثاء 14 ديسمبر 2021

### رئيس الجلسة الاولى البروفسور دحية عبداللطيف

| التوقيت | المتدخل | عنوان المداخلة |
|---|---|---|
| 11:10-11:00 | الدكتورة أكرور مريام – جامعة الجزائر 01 | التكنولوجيا و ابرام عقود الصفقات العمومية: من أجل اضفاء شفافية أكثر على التعاقد العمومي |
| 11:20-11:10 | الدكتورة أمال بيدي -جامعة زيان عاشور –الجلفة<br>البروفسور جمال عبد الكريم -جامعة زيان عاشور –الجلفةا | القيمة الثبوتية للوسائل العلمية الحديثة في المجال الجنائي |
| 11:30-11:20 | الدكتور خالد بوزيدي -المركز الجامعي مغنية | التوجهات الجديدة للقضاء الإداري لإقرار مسؤولية الإدارة عن مخاطر الاستعانة بالوسائل التكنولوجية والتقنية في أدائها الإداري |
| 11:30-11:20 | الدكتور محمد عبد الله الشوابكة<br>جامعة ظفار سلطنة عمان | التكنولوجيا وتطور قواعد القانون الدولي |
| 11:40-11:30 | الدكتورة هناوي ليلى -جامعة حسيبة بن بو علي-الشلف | التكنولوجيا المستحدثة والقانون الدولي العام: الإمكانيات والتحديات |
| 11:50-11:40 | الدكتورة ليلي اللحياني المركز الجامعي بتيبازة<br>ط/د سيف الدين رحالي –جامعة بومرداس | دور الاثبات بالتوقيع الالكتروني في ضمان الأمن القانوني |
| 12:00-11:50 | البروفيسور خضري حمزة - جامعة المسيلة<br>ط/د. روباش سليمة - جامعة المسيلة | البلدية الإلكترونية في الجزائر |
| 12:10-12:00 | الدكتورة بن رجدال آمال -جامعة الجزائر 1 | مواءمة قواعد المسؤولية المدنية لمواجهة مخاطر الذكاء الاصطناعي |
| 12:20-12:10 | الدكتورة ڤونان كهينة -جامعة -تيزي وزو | المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي |
| 12:30-12:20 | الدكتور بوخروبة حمزة جامعة محمد بوضياف المسيلة | اتفاقية التحكيم التجاري الدولي الإلكتروني |
| 12:30-12:20 | الدكتور بيرم عبد المجيد – جامعة المسيلة<br>الدكتور بوخرص عبد العزيز – جامعة المسيلة | أساس المسؤولية المدنية في مجال الذكاء الاصطناعي |
| 12:40-12:30 | الدكتورة بن علي صليحة – جامعة تيارت | تكييف تكنولوجيا البلوك تشين مع المبادئ القانونية للعقود |
| 12:50-12:40 | الدكتورة غضبان سمية -جامعة محمد بوضياف المسيلة<br>الدكتور بوبعاية كمال -جامعة محمد بوضياف المسيلة | الاثبات الالكتروني وحجيته في المادة الجزائية -التصنت الهاتفي والتسجيل الصوتي نموذجا |
| 13:00-12:50 | الدكتورة بوقرة العمرية -جامعة محمد بوضياف المسيلة<br>ط/د بحاش نصيرة -جامعة الجزائر | تأثير التكنولوجيا الحديثة على التحكيم |
| 13:10-13:00 | الدكتورة بوضياف إسمهان -جامعة بالمسيلة | البصمة الوراثية وحجيتها في الاثبات الجنائي |
| 13:20-13:10 | الدكتور بدري فيصل -جامعة الجزائر 01<br>الدكتورة بن قطاس خديجة -جامعة الجزائر 01 | أنظمة الرصد الدولية في ظل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية 1996. |
| 13:30-13:20 | البروفسور عمارة مسعودة -جامعة البليدة 02 | قراءة في قانون حقوق المؤلف على ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة |
| 14:00-13:30 | **مناقشة عامة** | |

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس الملتقى

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس الملتقى

المؤتمر الدولي حول:

القانون وتحديات التكنولوجيا

International congress about

Law and technologies challenges

14 ديسمبر 2021

# برنـــــامج الجلسة الثانية للمؤتمر

ابتداء من الساعة 11:00 صباحا

# البرنـــــامج

## الثلاثاء 14 ديسمبر 2021

| | رئيس الجلسة الثانية الدكتور رابعي إبراهيم | |
|---|---|---|
| التوقيت | المتدخل | عنوان المداخلة |
| 11:10-11:00 | الدكتورة أمينة بوثلجي -جامعة ال جزائر01 | تأثير استغلال براءة الاختراع على التطور التكنولوجي والتنمية الاقتصادية |
| 11:20-11:10 | الدكتورة كردي نبيلة -جامعة العربي التبسي | المسؤولية عن التعاقد باستخدام البرامج الذكية في التجارة الإلكترونية |
| 11:30-11:20 | ط/د. لخضاري فاطيمة الزهرة -تيارت | استخدام الذكاء الاصطناعي في محاربة الجريمة وانعكاسه على الحقوق والحريات |
| 11:40-11:30 | البروفسور ضريفي نادية -جامعة المسيلة<br>ط/د. ضياف ياسمينة -جامعة المسيلة | الضوابط الموضوعية لحماية المعلومات الشخصية المعالجة في ظل القانون 18-07 |
| 11:50-11:40 | ط/د. جليلة برانكية -المركز الجامعي تيبازة | وسائل الإثبات في دعوى التحكيم الإلكتروني |
| 12:00-11:50 | الدكتور محمد مقروف -جامعة محمد بوضياف المسيلة<br>ط/د. مصطفى بن لقريشي -جامعة محمد بوضياف المسيلة | دراسة تحليلية لجدلية القانون وتحديات التكنولوجيا |
| 12:10-12:00 | الدكتورة عائشة عبد الحميد -جامعة الطارف | الإطار العقابي لجريمة النصب والاحتيال الإلكترونيين في التشريع الجزائري. |
| 12:20-12:10 | الدكتور عبد الجبار بن عرعور -جامعة باتنة 01<br>الدكتور العيد محمادي -جامعة الجزائر01 | الحرب التكنولوجية في العلاقات الدولية وفق منظور القانون الدولي: الصين والولايات المتحدة الأمريكية نموذجا |
| 12:30-12:20 | ط/د. تبينة حكيم -جامعة محمد بوضياف-المسيلة | الضوابط الدستورية والإدارية في ممارسة حرية الصحافة الإلكترونية في الجزائر |
| 12:40-12:30 | الدكتورة كراع حفيظة -جامعة المسيلة<br>ط/د. قاضي فهيمة -جامعة مولود معمري، تيزي وزو | التكنولوجيا وأثرها على المسؤولية المدنية في مجال العمليات المصرفية |
| 12:50-12:40 | الدكتور الحاج علي بدر الدين -المركز الجامعي-مغنية<br>ط/د. مزوري إكرام -المركز الجامعي-مغنية | مظاهر الحماية الجنائية الوطنية لبرامج الحاسب الآلي |
| 13:00-12:50 | ط/د. ساسية غنام -جامعة الوادي | تكنولوجيا البلوك تشين والقانون |
| 13:10-13:00 | ط/د. يوسف دبابزية -جامعة باتنة<br>ط/د. طاهري عبد المطلب -جامعة الأغواط | أثر التطور التكنولوجي على مفهوم الفساد والآليات المقررة للوقاية منه ومكافحته |
| 13:20-13:10 | الدكتورة زرواق عائشة -جامعة تيسمسيلت<br>ط/د. نابي مريم -جامعة تيزي وزو. | التكنولوجيا المالية: أي أثر على الإثبات في المعاملات المصرفية الإلكترونية |
| 13:30-13:20 | ط/د. معموش إيمان -المركز الجامعي مرسلي عبد الله-تيبازة | آليات حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية |
| 14:00-13:30 | مناقشة عامة | |

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
رئيس الملتقى
كلية الحقوق والعلوم السياسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

المؤتمر الدولي حول:

القانون وتحديات التكنولوجيا

International congress about

Law and technologies challenges

14 ديسمبر 2021

# برنـــــامج الجلسة الثالثة للمؤتمر

ابتداء من الساعة 11:00 صباحا

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس الملتقى

## البرنـــــامج الثلاثاء 14 ديسمبر 2021

### رئاسة الجلسة الثالثة الدكتورة حميدوش آسيا

| التوقيت | المتدخل | عنوان المداخلة |
|---|---|---|
| 11:10-11:00 | البروفسور لجلط فواز -جامعة المسيلة<br>ط د خوالفية رضا -جامعة المسيلة | خصوصية اتفاق التحكيم الالكتروني |
| 11:20-11:10 | الدكتورة سامية يتوجي -جامعة بسكرة | المخدرات الرقمية كمؤثر عقلي<br>إشكاليات التجريم والتكييف والعقاب في التشريع الجزائري |
| 11:30-11:20 | الدكتورة ايمان بغدادي -جامعة قسنطينة 1<br>ط/د. سمية رماش -جامعة قسنطينة 1 | تحقيق الأمن داخل الفضاء السيبراني في التشريع الجزائري |
| 11:40-11:30 | الدكتورة موساوي فاطمة – جامعة المسيلة | العقود الذكية والبلوك تشين |
| 11:50-11:40 | ط.د. شرنان فاطمة الزهراء -المركز الجامعي تيبازة | تأثير التكنولوجيا على عقود الاستثمار |
| 12:00-11:50 | الدكتور بلحاج بلخير-المركز الجامعي تندوف<br>الدكتور لعيدي عبد القادر-المركز الجامعي تندوف | مكانة المحررات الإلكترونية في الإثبات (دراسة مقارنة) |
| 12:10-12:00 | الأستاذ الدكتور علاق عبد القادر- جامعة تيسمسيلت<br>ط/د. عماني خديجة -جامعة تيسمسيلت | الاستثمار في عقود نقل التكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة |
| 12:20-12:10 | ط/د. زرفاوي محمد -جامعة ورقلة<br>ط/د. أمين رائد محمد عامر-جامعة ورقلة | المحاكمة عن بعد ومقتضيات المحاكمة العادلة |
| 12:30-12:20 | الدكتور محمد الطاهر بلعيساوي -جامعة سطيف 2<br>ط/د. دنيا الوناس -جامعة سطيف 2. | المزايا والإشكالات القانونية المثارة حول تكنولوجيا البلوك تشين |
| 12:40-12:30 | ا.د طيبي سعاد -جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة<br>ط/د. حميد عبروس -جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة | المسؤولية التقصيرية عن الخطأ في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. |
| 12:50-12:40 | ط/د. صبرينة بوعمار-جامعة محمد بوضياف المسيلة | الموقع الإلكتروني كشرط لممارسة الشركات التجارية للتجارة الإلكترونية |
| 13:00-12:50 | الدكتورة سعاد عمير-جامعة تبسة | ماهية العقود الذكية |
| 13:10-13:00 | الدكتورة حليمة بن دريس -جامعة سيدي بلعباس | استخدامات البلوك تشين في حماية حقوق المؤلف على شبكة الانترنت...أفاق واعدة وتحديات كبيرة للنظم القانونية القائمة |
| 13:20-13:10 | الدكتور عبد الله لعويجي -جامعة باتنة 1 | تكنولوجيا البلوك تشين والعقود الذكية |
| 13:30-13:20 | الدكتورة بوكورو منال -جامعة منتوري قسنطينة 01 | دور القانون الدولي في مكافحة الاستخدام السلبي للتكنولوجيا الحديثة -الإرهاب السيبراني نموذجا |
| 13:40-13:30 | الدكتور نابي محمد أمين - جامعة سعيدة | التقنية الرقمية وانعكاساتها على مبدأ السيادة في القانون الدولي العام |
| 13:50-13:40 | الدكتور قديري محمد توفيق -جامعة ابن خلدون-تيارت | المسؤولية الجزائية عن جرائم الإنسان الآلي (الروبوت) |
| 14:00-13:50 | أ. ميرة وليد – جامعة المسيلة | الصعوبات التقنية التي تواجه اثبات الجرائم المرتكبة عن طريق الانترنت |
| 14:10-14:00 | الدكتورة ليتيم نادية - جامعة عنابة | الاتحاد الأوروبي والذكاء الاصطناعي: نحو حدود أوروبية ذكية |
| 14:20-14:10 | د/ بباح ابراهيم - جامعة الجزائر1<br>ط/د. قحيوش وليد - جامعة المسيلة | العملات الرقمية آلية جديدة للدفع الإلكتروني خارج الإطار المؤسساتي والقانوني |
| 14:30-14:20 | ط/د بوقطف محمد حبيب - المركز الجامعي - تيبازة- | إرتباط العقود الذكية بتقنية البلوك شين ودوره في تعزيز الأمن التعاقدي |
| 14:15-14:00 | مناقشة عامة | |

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

المؤتمر الدولي حول:

القانون وتحديات التكنولوجيا

International congress about

Law and technologies challenges

14 ديسمبر 2021

# برنـــــامج الجلسة الرابعة للمؤتمر

ابتداء من الساعة 11:00 صباحا

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس الملتقى

# البرنـــــامج الثلاثاء 14 ديسمبر 2021

## رئيس الجلسة الرابعة الدكتور السعيد برابح

| التوقيت | المتدخل | عنوان المداخلة |
|---|---|---|
| 11:10-11:00 | الدكتورة عيساني رفيقة - جامعة مستغانم | السيادة الرقمية في منظور القانون الدولي |
| 11:20-11:10 | الدكتور برابح السعيد – جامعة المسيلة | تأثير التطور التكنولوجي على حق العيش في بيئة سليمة |
| 11:30-11:20 | الدكتور حرز الله كريم – المركز الجامعي تيبازة | تأثير التكنولوجيا على عقود الاستثمار |
| 11:40-11:30 | الدكتور مقدم ياسين -جامعة المسيلة | التطور التكنولوجي ومدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية في الحماية من مخاطره |
| 11:50-11:40 | الدكتور هلتالي أحمد -جامعة المسيلة | المحاكمة عن بعد في ظل جائحة كوفيد 19-بحث في إثبات النجاعة وتحقيق المحاكمة العادلة |
| | الدكتور نور الدين زبدة – جامعة المسيلة | دور التكنولوجيا في عمليات المسح العقاري وضبط المجال |
| 12:00-11:50 | الدكتورة خديجة حرمل – المركز الجامعي تيبازة<br>الدكتور أحسن عمروش -جامعة خميس مليانة | تقنية البلوك تشين ودورها في تطوير النظام القانوني |
| 12:10-12:00 | د. مهدي رضا – جامعة المسيلة<br>ط.د بن الطيب عبد القادر- جامعة المسيلة | تكنولوجيا الاتصال وتبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية في مجال الصفقات العمومية |
| 12:20-12:10 | الدكتور ربيعي حسين جامعة قسنطينة 1<br>ط.د محمود وسمر جامعة قسنطينة 1 | الزواج عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بين واقع التطورات التكنولوجية ومحاذير المنع الشرعية – دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المقارن |
| 12:30-12:20 | ط/د حمريط النواري – جامعة الجزائر 01<br>ط/د عريوة فيصل – جامعة الجزائر 01 | أثر التكنولوجيا على قواعد القانون الدولي |
| 12:40-12:30 | الدكتورة تونسي صبرينة -جامعة الجزائر 01 | أثر التطور التكنولوجي في عصرنة قطاع العدالة |
| 12:50-12:40 | ط/د نعيجي شهرزاد – جامعة تيارت | دور التكنولوجيا في تطوير قواعد حماية على البيئة |
| 13:00-12:50 | ط/د طيري صالح، جامعة سكيكدة.<br>ط/د بلعقون محمد الصالح، جامعة الجزائر01 | الآليات القانونية المكرسة للبعد البيئي في ظل تكنولوجيا الصناعة الحديثة |
| 13:10-13:00 | ط/د ثابت دنية – جامعة محمد بوضياف -المسيلة | تأثير التكنولوجيا على العقد المدني |
| 13:20-13:10 | الدكتورة خديجة لعربي -جامعة قسنطينة -1-<br>الدكتور محمد منصوري -جامعة المسيلة | تأثير نظام الرقمنة على المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام في ظل جائحة كورونا |
| 13:30-13:20 | الدكتور بن ويس أحمد – المركز الجامعي تيبازة | أثر التكنولوجيا على العقد الإداري |
| 14:00-13:30 | الدكتور فرقاني قويدر نور الإسلام –المركز الجامعي تيبازة | حماية الملكية الفكرية في ظل الثورة التكنولوجية |
| 14:10-14:00 | الدكتور يونسي محمد -المركز الجامعي تيبازة | أثر التكنولوجيا على الاقتصاد |
| 14:20-14:10 | الدكتورة مريم حلايمية -جامعة قسنطينة 1 | أثر التكنولوجيا على القواعد المنظمة للمنطقة الدولية في القانون الدولي الجديد للبحار |
| 14:40-14:30 | بلعجوز وســـام - جامعة محمد بوضياف – المسيلة | البرلمان الجزائري و ضرورة التطبيع مع التكنولوجيا |
| 14:50-14:40 | ط/د جمال الدين بوقرة - جامعة المسيلة | التفتيش الإلكتروني ودوره في إثبات الجريمة الإلكترونية . |
| 15:00-14:50 | ط/د مليانى فيصل – جامعة المسيلة | العدالة الإلكترونية |
| 15:10-15:00 | ط/د عماري سعد الدين – جامعة المسيلة | التبليغ الالكتروني |
| 15:20-15:10 | د. دحماني سعيدة – جامعة الجزائر1 | أثر التكنولوجيا على الحقوق والحريات |

| | | |
|---|---|---|
| 15:30-15:20 | د ايراين نوال – المركز الجامعي مرسلي عبدالله بتيبازة | الانترنيت ومصداقية المعلومة في الوسط البحثي |
| 15:40-15:30 | أ.د محمد محفوظ – جامعة صفاقص تونس<br>ط.د ماسينيسا أعمريحي – جامعة صفاقص تونس | إجراءات التقاضي الكترونيا في المواد المدنية والتجارية – دراسة في التجارب الدولية المقارنة |
| 15:50-15:40 | ط/د لدغم شيكوش زكرياء – جامعة الجزائر 01 | المسؤولية الأخلاقية للمؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي |
| 16:10-15:50 | مناقشة عامة | |

**جامعة محمد بوضياف المسيلة**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**المؤتمر العلمي الدولي الإفتراضي حول:**

**القانون وتحديات التكنولوجيا**

**يوم 14 ديسمبر 2021**

**إقتراح المشاركة**

**الإسم واللقب:** محمد منصوري

**الدرجة العلمية:** أستاذ مؤقت

**المؤسسة العلمية:** كلية الحقوق جامعة محمد بوضياف المسيلة

**رقم الهاتف:** 0772.98.86.49

**عنوان البريد الإلكتروني: 28.mansouri@gmail.com**

**عنوان المداخلة:** تأثير نظام الرقمنة على المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام في ظل جائحة كورونا

**محور المداخلة:** تحديات التكنولوجيا وأثرها على الشريعة الإسلامية والقانون

**مقدمة:**

يعتبر المرفق العام المظهر الإيجابي لنشاط الإدارة والذي تسعى من خلاله إلى إشباع الحاجات العامة للمنتفعين، ويقوم المرفق العام كمظهر من مظاهر الوظيفة الإدارية في الدولة على مجموعة من المبادئ تتمثل أساسا في: مبدأ إستمرارية المرفق العام وديمومته دون توقف أو إنقطاع، ومبدأ المساواة بين المنتفعين بخدمات المرفق العام، إضافة إلى مبدأ قابلية هذه المرافق للتعديل والتطور.

هذا وتجدر الإشارة أنه منذ تسعينيات القرن الماضي تم إعتماد التكنولوجيا داخل مؤسسات الدولة، ومع التطور التقني الذي شهده أواخر القرن العشرين أحدثت تكنولوجيا المعلومات والإتصالات تأثيرا بينا على مختلف الأصعدة، حيث شهدت مؤسسات الدولة تغيير جوهري من حيث طريقة عملها وتسييرها.

وبالتزامن مع الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن إنتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي إجتاح العالم بشكل مفاجئ وبوتيرة متسارعة، مما فرض على الدولة ضرورة التخلي تدريجيا عن المرفق العام التقليدي وأضحى من واجبها تغيير نمط تسيير وعمل المرافق العامة في ظل التدابير الإحترازية والوقائية المتخذة للحد من إنتشار الفيروس كتقييد حركة تنقل المواطنين –على الصعيدين الداخلي والدولي– وفرض الحجر المنزلي –الكلي والجزئي– وغلق بعض المرافق حفاظا على النظام الصحي، وذلك من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تسيير المرافق العامة بهدف ضمان إستمراريتها في تقديم خدماتها للمرتفقين وعلى قدم المساواة لمواجهة تحديات العولمة الحديثة، ومن أجل فتح الأفق أمام المرافق العامة للإقلاع التكنولوجي.

**أهمية البحث:**

تنبثق أهمية الموضوع من أهمية نظام الرقمنة وتوظيف تكنولوجيات المعلومات والإتصال في تسيير المرافق العامة وأداء عملها، كما تسعى الدراسة إلى إبراز تأثير وإنعكاسات نظام الرقمنة على المبادئ الأساسية التي تحكم المرافق العامة.

**أهداف البحث:** يهدف هذا الموضوع إلى ما يلي:

- تحديد المعنى الحقيقي للمبادئ الأساسية للمرفق العام في ظل إستخدام الوسائط التكنولوجية.

- إستكشاف تأثير نظام الرقمنة على مبدأ إستمرارية المرفق العام خاصة في ظل إنتشار جائحة كورونا (كوفيد-19).
- معرفة مدى إمكانية توظيف شبكة الأنترنيت في المرافق العامة كفكرة مستحدثة وكرديف للمرفق العام التقليدي.
- الوقوف على العراقيل التي تواجه المرفق العام الإلكتروني في البيئة التشريعية الوطنية.
- رصد وتحليل وتقييم إستراتيجية نظام الرقمنة في المرافق العامة خلال أزمة كورورنا.

**إشكالية البحث:**

من خلال ما سبق ذكره نطرح إشكالية مفادها: إلى أي مدى أثر إعتماد نظام الرقمنة على المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام خاصة في ظل الظروف الإستثنائية لجائحة كورونا؟

**منهج البحث:**

إعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي كمنهج دراسة يقوم على جمع البيانات والمعلومات والحقائق، ثم محاولة تفسيرها وتحليلها من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب القانونية للموضوع.

**خطة البحث:**

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور على النحو التالي:

المحور الأول: تأثير نظام الرقمنة على مبدأ دوام سير المرافق العامة بإنتظام وإطراد.

المحور الثاني: تأثير نظام الرقمنة على مبدأ المساواة بين الأفراد في الإنتفاع بخدمات المرافق العامة.

المحور الثالث: تأثير نظام الرقمنة على مبدأ قابلية المرفق العام للتعديل والتغيير.

## المحور الأول: تأثير نظام الرقمنة على مبدأ دوام سير المرافق العامة بإنتظام وإطراد

تهدف المرافق العامة إلى إشباع الحاجات العامة للأفراد من خلال ما تقدمه من خدمات بشكل مستمر ومتواصل[1]، ولهذا يعتبر مبدأ الإستمرارية من أكثر المبادئ وزنا لأن القضاء الإداري كثيرا ما إعتمد عليه، كما أن معظم أحكام ومبادئ القانون الإداري تخص هذا المبدأ ومتفرعة عنه[2].

ويقصد بمبدأ الإستمرارية: " يجب على المرافق العامة أن تؤدي وتقدم خدماتها للجمهور بإنتظام وإطراد، أي بصورة مستمرة تلبية للإحتياجات العامة القائمة والدائمة"[3].

وبناء عليه فإن مبدأ إستمرارية المرافق العامة يلزم الهيئات والسلطات المكلفة بتسييرها بضرورة ضمان تقديم الخدمات العامة للمرتفقين بشكل دائم دون تعطل، وإذا كان توقف المرافق عن تقديم خدماتها بشكل مستمر من شأنه أن يلحق أضرار بالغة بالمرتفقين[4] في الظروف العادية، فإن الأمر يزداد تعقيدا في ظل الظروف الإستثنائية مثل إنتشار وباء فيروس كورونا، فلا نتصور توقف المرافق العامة الحيوية عن تقديم خدماتها في مثل هذه الظروف.

وكنتيجة للظرف الإستثنائي الحالي الذي تعايشه الجزائر على غرار دول العالم والمتمثل في إنتشار فيروس كورونا المستجد، إستوجب الأمر ضرورة الإسراع لتجسيد نظام الإدارة الإلكترونية من أجل ضمان

---

1- حمدي سليمان القبيلات: تطبيق مبدأ سير المرفق العام بإنتظام وإطراد في ظل جائحة كورونا، دراسة تحليلية للحالة الأردنية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، جامعة سطيف 02، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2021، ص 170.

- هاني علي الطهراوي: القانون الإداري، ط 01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 296.

- محمد فؤاد مهنا: دروس القانون الإداري المصري، د.ط، دار الثقافة، الإسكندرية، 1947، ص 72.

2- د. بوضياف عمار: الوجيز في القانون الإداري، ط 02، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 337.

3- د. بعلي محمد الصغير: القانون الإداري، التنظيم الإداري، النشاط الإداري، د.ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص 225.

4- بوسماح محمد أمين: المرفق العام في الجزائر، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 113-114.

سير المرافق العامة بإنتظام وإطراد وبشكل فعال من خلال إنشاء مواقع إلكترونية[1] لمختلف المؤسسات العامة بهدف تسهيل الإجراءات لإنتفاع المرتفقين من خدماتها إلكترونيا.

وقد ساعد تبني نظام رقمنة المرافق العامة على تأكيد مبدأ الإستمرارية بصورة أكبر من النظام التقليدي خاصة في ظل الجائحة، حيث يستطيع الفرد الحصول على الخدمة إلكترونيا من خلال الولوج إلى الموقع الإلكتروني للإدارة المعنية وهذا ما يؤدي إلى الحيلولة دون تعطيل الخدمات ويضمن إتصال دائم بالمرتفقين طوال أيام الأسبوع[2]، وقد شرعت وزارة الداخلية في تقديم خدماتها إلكترونيا عبر موقعها الإلكتروني تجسيدا لمشروع الجزائر الإلكتروني حيث يستطيع أي مواطن طلب بطاقة التعريف الوطنية عبر الموقع الإلكتروني للوزارة دون تحمل عبء التنقل إلى مقر البلدية، كما تم رقمنة مصالح الحالة المدنية وإنشاء سجل وطني آلي لترقيم المركبات من أجل الحصول على بطاقة ترقيم المركبة بصفة آنية[3].

ويترتب على رقمنة المرافق العامة ضمان إستمراريتها من خلال النتائج التالية:

## 1- التقليل من خطورة الإضراب:

يعتبر الإضراب[4] من عوائق ضمان مبدأ الإستمرارية وتبعا لذلك تدخل المشرع لتنظيم حق ممارسته في إطار قانوني يوازن بين مبدأ إستمرارية المرفق العام في تقديم خدماته للمرتفقين وحق العاملين في ممارسته[5].

---

1- صهيب ياسر محمد شاهين، أونيسي ليندة: أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، المجلد 08، العدد 03، 2021، ص 105.

2- مناصر شهرزاد: أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم المرافق العامة، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 16، العدد 02، 2019، ص 116.

3- طوبال بوعلام، زرقان وليد: علاقة الإدارة الإلكترونية بالمبادئ العامة التي تحكم سير المرافق العمومية، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 467.

4- pour plus de détails voir : Joseph Frossard : la gréve dans les services publics en droit français, les cahiers de droit, vol 21, 1980, p 700.

5- أنظر المادة 36 من الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج.ر عدد 46 المؤرخة في 16 يوليو 2006.

ومما لا شك فيه أن رقمنة المرافق العامة وتقديم الخدمات إلكترونيا وفق برامج معدة سلفا يقلل من خطورة الإضراب في الظروف العادية أو الإستثنائية، فلا تتأثر تقديم الخدمات بوجود الموظفين، حيث يمكن للفرد الحصول على الخدمة إلكترونيا من خلال الدخول إلى الموقع الإلكتروني للإدارة المعنية والسير وفق الإجراءات المطلوبة للحصول عليها حتى في حالة عدم وجود موظفين.

## 2- التخفيف من أثر الإستقالة:

تعتبر الإستقالة حق من حقوق الموظف[1]، وسعيا من المشرع على ضمان إستمرارية المرافق العامة نص على مجموعة من القيود والشروط لتنظيمها[2] وفق أحكام الأمر رقم 06-03 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

وتجدر الإشارة أن ممارسة الموظف لحق الإستقالة في ظل الإدارة الإلكترونية لا يوثر على مبدأ دوام سير المرفق العام بإنتظام وإطراد وذلك لأن المرتفقين يحصلون على الخدمة المطلوبة إلكترونيا.

## 3- إنتهاء نظرية الموظف الفعلي:

مما لا شك فيه أن تجسيد نظام رقمنة المرافق العامة لضمان إستمراريتها في تقديم خدماتها بإنتظام سيقلل من التعرض لوجود الموظف الفعلي في الظروف العادية[3] الذي يتولى الوظيفة دون إستيفاء شروطها القانونية، حيث يمكن كشف أمره من خلال قواعد البيانات والمعلومات التي تزود بها الإدارات المعنية[4].

هذا وتجدر الإشارة أنه رغم تبني نظام رقمنة بعض المرافق العامة ولو بشكل تدريجي، فقد حرص المشرع خاصة في ظل الوضع الإستثنائي الحالي على ضرورة ضمان مبدأ الإستمرارية من خلال إتخاذ جملة من التدابير على غرار تنظيم نقل الأشخاص لضمان إستمرارية الخدمة العمومية للمؤسسات والإدارات العمومية

---

1- أنظر المادة 217 من الأمر رقم 06-03، السالف الذكر.

2- د. بعلي محمد الصغير: المرجع السابق، ص 229.

3- لمزيد من المعلومات أنظر: مجري عز الدين يوسف: الأساس القانوني لنظرية الموظف الفعلي، ط 02، دون دار ومكان النشر، 1994، ص 188.

4- مناصر شهرزاد: المقال السابق، ص 117.

بعد تعليق أنشطة النقل لتطويق الجائحة[1]، وضمان حد أدنى من مستخدمي المرافق العامة (50% من المستخدمين) لضمان إستمراريتها في تقديم الخدمات للمرتفقين[2]، كما نص المشرع على إمكانية إتخاذ المؤسسات والإدارات العامة لأي إجراء يشجع العمل عن بعد كضمانة أيضا لإستمرارية المرافق العامة[3]، وأجاز للوالي المختص إقليميا تسخير الوسائل البشرية والمادية اللازمة لضمان إستمرارية تقديم الخدمات العامة في ظل الجائحة[4].

مما سبق ذكره نخلص إلى نتيجة مفادها أن تبني نظام رقمنة المرافق العامة من شأنه تجسيد وتأكيد مبدأ الإستمرارية حيث يضمن إنتفاع المرتفقين بخدمات المرفق إلكترونيا في كل الأوقات والظروف، بل وزادت الحاجة إلى ضرورة رقمنة المرافق العامة خاصة في ظل الجائحة التي تعايشها البلد وفي ظل التدابير المتخذة لتطويقها أين فرض المشرع ضرورة غلق بعض المرافق وتطبيق التباعد الاجتماعي وهذا ما سيؤدي لا محالة إلى تعطيل الخدمات العامة، وتعتبر رقمنة المرافق العامة بمثابة الحل الذي يستوجب إتخاذه للحيلولة دون الإضرار بمصالح المرتفقين.

كما يمكن القول أنه رغم الظرف الإستثنائي للجائحة فقد عمل المشرع جاهدا على إتخاذ جملة من التدابير لمواجهة الجائحة وتطويقها مع ضمانه لإستمرارية المرافق العامة في تقديم خدماتها إلكترونيا، رغم أن التطبيق العملي أبان عن وجود سلبيات وعوائق في مقدمتها غياب الوسائل المادية والبشرية والمتمثلة في ضعف شبكة الأنترنيت وغياب أجهزة الحاسوب على مستوى المرافق العامة إضافة إلى ضعف تكوين الموظفين للتعامل مع هذا التحول الرقمي.

---

1- أنظر المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020، يتعلق بتدابير الوقاية من إنتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، ج.ر عدد 15 المؤرخة في 21 مارس 2020.

2- أنظر المادة 06 من المرسوم التنفيذي نفسه.

3- أنظر المادة 09 من المرسوم التنفيذي نفسه.

4- أنظر المادة 10 من المرسوم التنفيذي نفسه.

## المحور الثاني: تأثير نظام الرقمنة على مبدأ المساواة بين الأفراد في الإنتفاع بخدمات المرافق العامة

تقتضي الدراسة أن نتطرق أولا لمفهوم مبدأ المساواة أمام المرافق العامة (أولا)، ثم بيان مدى تأثير رقمنة المرافق العامة عليه (ثانيا).

### أولا: مفهوم مبدأ مساواة الأفراد أمام المرافق العامة

يعتبر مبدأ المساواة أمام المرافق العامة إمتدادا لمبدأ المساواة أمام القانون، الذي أصبح يمثل حقا من حقوق الإنسان وحق دستوري[1] كرسته المادة 35 من التعديل الدستوري لسنة 2020 والتي نصت على ما يلي: " تضمن الدولة الحقوق الأساسية والحريات، تستهدف مؤسسات الجمهورية ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية".

ولما كان أساس ومبرر وجود المرافق العامة هو تلبية الإحتياجات العامة للجمهور، مما يستوجب عليها أثناء تقديم الخدمات العامة معاملة جميع الأفراد المتواجدين في مراكز مماثلة معاملة واحدة وعلى قدم المساواة[2] دون أي تمييز بسبب المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو إجتماعي وهذا ما كرسه المؤسس الدستوري بموجب المادة 37 من الدستور[3].

ويتمثل أساس مبدأ المساواة في الإنتفاع بخدمات المرفق العام في أن المرتفقين ليسوا في مركز تعاقدي تحكمه قواعد العقد الإداري أو غير الإداري، ولكنهم في مركز نظامي تحكمه القوانين والأنظمة ويتحدد

---

1- د. بوضياف عمار: المرجع السابق، ص 332.

- Zouaimia Rachid, Marie Christine Rouault : droit administrative, berti éditions, Alger, 2009, p 221.

2- د. بعلي محمد الصغير: المرجع السابق، ص 221.

3- أنظر المادة 37 من التعديل الدستوري لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020، ج.ر عدد 82 المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

محتواه بطريقة موضوعية بصرف النظر عن شاغل هذا المركز النظامي[1].

وعلى هذا الأساس يجب على المرافق العامة أن تقدم خدماتها لجميع أفراد المجتمع دون تمايز، ويعود سر إلزام المرفق بالحياد في علاقته بالمنتفعين إلى أن المرفق تم إحداثه بأموال عامة بغرض أداء حاجة عامة، فلا يجوز المفاضلة في مجال الإنتفاع بين شخص وشخص وفئة وأخرى ممن يلبون شروط الإنتفاع، ولا يتنافى هذا المبدأ مع سلطة المرفق العام في فرض بعض الشروط التي تقتضيها القوانين والتنظيمات مثل شرط دفع الرسوم، أو إتباع بعض الإجراءات وتقديم بعض الوثائق المطلوبة[2]، وهذه الإستثناءات لا تهدف إلى تمييز فرد بذاته، ولا تتعارض مع عمومية مبدأ المساواة وتجريده[3].

نستنتج مما سبق ذكره أن المؤسس الدستوري كرس مبدأ المساواة بحيث يجوز للمرتفقين الإنتفاع بخدمات المرفق العام على قدم المساواة ودون تمايز بمجرد توافر شروط الإنتفاع.

## ثانيا: أثر الرقمنة على مبدأ المساواة أمام المرافق العامة

مما لا شك فيه أن تجسيد نظام الرقمنة –المرفق الإلكتروني– وخاصة في ظل الوضع الإستثنائي الحالي المتمثل في تفشي فيروس كورونا المستجد الذي فرض على الدولة خوض سباق مع الزمن وضرورة عصرنة المرافق العامة لضمان حد أدنى من الخدمة العمومية ألقى بظلاله على مبدأ المساواة أمام المرافق العامة، حيث تأكد تطبيق هذا المبدأ بصورة كبيرة في تقديم الخدمات العامة إلكترونيا دون وجود تمييز بين الأفراد في حق الإنتفاع، فكل من يستطيع التعامل مع الحاسب الآلي يمكنه الحصول على الخدمة المطلوبة.

كما أن إستخدام نظام الرقمنة يساعد على الأقل من تقليص حالات المحاباة والوساطة التي كانت تميز بين المرتفقين وفقا لعلاقتهم بالقيادات الإدارية، والحد من البيروقراطية التي أضحت مرضا ينخر جسد المرافق العامة التقليدية.

---

1– محمد رضا جنيح: القانون الإداري، ط 02، مركز النشر الجامعي، سوسة، 2008، ص 300.

2– د. بوضياف عمار: المرجع السابق، ص 332.

3– محمد رضا جنيح: المرجع نفسه، ص 301.

– طوبال بوعلام، زرقان وليد: المقال السابق، ص 464–465.

كما يمكن تعليق الأمال في تجسيد نظام الرقمنة للقضاء على ظاهرة الرشوة التي إستفحلت في كنف الإدارة التقليدية بين الموظفين والمرتفقين من أجل تسريع الحصول على الخدمة العمومية بأقل التكاليف وفي أسرع الأجال[1].

كما يتجلى تأثير نظام رقمنة المرافق العامة على مبدأ المساواة من جانب عدم التمييز بين المرتفقين في تحديد رسوم الإنتفاع بالخدمات، إضافة إلى المساواة في إتباع إجراءات الحصول على الخدمة، بالإضافة إلى أنها لا تجعل مقدم الخدمة وطالبها في مواجهة مباشرة مما يساعد على عدم التفرقة بين العملاء[2].

وحتى لا يصبح مبدأ المساواة بين الأفراد نظري في ظل تطبيق نظام الرقمنة يجب توافر عنصرين أساسيين هما:

## 1- مواجهة التخلف الإلكتروني:

إن إفتقار غالبية الأفراد لجهاز الحاسب الآلي وضعف إستخدام شبكة الأنترنيت شكل عائق في مواجهة تطبيق الإدارة الإلكترونية التي تعتمد عليها في تقديم خدماتها إلكترونيا، لذا بات من الضروري تدخل الدولة بوضع خطة إستراتيجية تعمل على تكريس هذا المبدأ من خلال مساعدة الطبقات الفقيرة في إمتلاك أجهزة الحاسوب بإعتماد أسعار معقولة لإقتنائها وتجويد خدمات الأنترنيت للحصول على الخدمة العمومية، وإنشاء أماكن إلكترونية عامة في مختلف الإدارات العمومية[3]، كما يستوجب على المرافق العامة أن تعلن عبر مواقعها الإلكترونية على إجراءات وخطوات الحصول على الخدمة العمومية بصورة واضحة وبسيطة[4].

---

1- دعاء أنور سعيد الطائي: التطور التكنولوجي وقيام الحكومة الإلكترونية وأثرها على المرافق العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2013، ص 105.

2- عصام عبد الفتاح مطر: الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، (د.ط)، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 94-95.

- أنظر كذلك: صهيب ياسر محمد شاهين، أونيسي ليندة: المقال السابق، ص 110.

3- سنقوقة راضية: دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص 591.

4- طوبال بوعلام، زرقان وليد: المقال السابق، ص 465.

ويرتبط بمبدأ المساواة والمعرفة الإلكترونية ضرورة وجود وعي لدى الأفراد بوجود نظام الإدارة الإلكترونية حل محل الإدارة العامة التقليدية والتنبيه لأهميتها ومزاياها ومجالات الإستفادة منها من خلال القيام بحملة دعائية[1].

## 2- الإلتزام بمبدأ حياد المرافق العامة:

يقصد بمبدأ حياد المرفق العام أن يراعي في أداء مهامه وتسييره مقتضيات تحقيق المصلحة العامة[2]، وبهذا الصدد تنص المادة 26 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على ما يلي: " الإدارة في خدمة المواطن، يضمن القانون عدم تحيز الإدارة ....، تتعامل الإدارة بكل حياد مع الجمهور في إطار إحترام الشرعية، وأداء الخدمة بدون تماطل".

وفقا لنص المادة أعلاه ألزم المؤسس الدستوري الإدارة بالحياد وعدم التحيز لأي فرد أثناء تقديم الخدمة العامة تكريسا لمبدأ المشروعية.

ويرتبط مبدأ الحياد بمبدأ المساواة في الإنتفاع بخدمات المرفق العام مما يعني إدارة المرافق العامة بطريقة موضوعية بصرف النظر عن الخلافات الشخصية أو السياسية بما يكفل رفع كفاءتها تحقيقا للمصلحة العامة وضمان تقديم خدماتها للمرتفقين دون تمييز.

هذا وتجدر الإشارة أن تجسيد مبدأ الحياد يتحقق بشكل متقدم جدا في ظل الإدارة الإلكترونية أين يتم تقديم الخدمات العامة للمرتفقين إلكترونيا دون وجود معرفة بين الموظف وطالب الخدمة[3].

بعد عرض هذه المعطيات ولو توقفنا قليلا لتحليلها بموضوعية نخلص إلى القول أن رقمنة المرافق العامة يجسد مبدأ المساواة بين المنتفعين بشكل كبير وذلك بالقضاء على كل أشكال المحاباة والوساطة لإستيفاء الخدمات، غير أنه لا يغيب عن بالنا تفشي مشكلة الأمية الإلكترونية في مجتمعاتنا الأمر الذي من شأنه المساس بهذا المبدأ عند شق إجراءات الحصول على الخدمة إلكترونيا، وهذا ما يستوجب ضرورة تبني

---

1- دعاء أنور سعيد الطائي: المذكرة السابقة، ص 107.

2- د. بعلي محمد الصغير: المرجع السابق، ص 223.

3- دعاء أنور سعيد الطائي: المذكرة نفسها، ص 108.

مخططات مستعجلة لمحاولة توفير شبكة الأنترنيت وأجهزة الحاسوب على مستوى كل الإدارات لتسهيل إجراءات الولوج إلى المواقع الإلكترونية والإستفادة بشكل متساو من الخدمات العمومية إلكترونيا، وهذا ما تفتقده للأسف الإدارة الجزائرية، فلا يمكننا أن نتغنى بشعار المرافق الإلكترونية مع إفتقادنا للبنى التحتية المادية والبشرية لتجسيدها.

## المحور الثالث: تأثير نظام الرقمنة على مبدأ التكيف (القابلية للتغير)

من منطلق أن وجود وإنشاء المرافق العامة يتمثل في تلبية الحاجيات العامة للمواطنين، وعلى إعتبار أن هذه الحاجيات متغيرة ومتجددة بإستمرار وهذا ما يقتضي تعديل قواعد وطرق عمل وسير المرافق العامة لمواكبة هذه التطورات وإعمال مبدأ التكيف[1].

ولقد أناط المشرع الجزائري بالإدارة مهمة السهر على تكييف مهامها وهياكلها مع إحتياجات المواطنين، كما إستوجب عليها تحسين نوعية خدماتها بإستمرار وهذا ما أكدته أحكام المادتين 6 و 21 من المرسوم رقم 88-131 الذي ينظم علاقة الإدارة بالمواطن[2].

### أولا: مفهوم مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير

يقصد بمبدأ قابلية نظام المرافق العامة للتغيير أن الإدارة تتمتع بسلطة التدخل في أي وقت لتعديل أو تغيير القواعد التي تحكم المرفق لتحقيق المصلحة العامة، لأن الإدارة تعمل في تنظيمها للمرافق العامة على الوصول إلى تشغيلها بأكبر كفاءة ممكنة في ظل الظروف القائمة، فإذا إستجدت ظروف جديدة يحق لها

---

1- د. بعلي محمد الصغير: المرجع السابق، ص 235.

- أحمد محيو: محاضرات في المؤسسات الإدارية، ط 04، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 487.

- Jean-Paul Markus : le principe d'adaptabilité de la mutabilité au devoir d'adaptation des services publics aux besoins des usagers, sur le site : halshs.archives-ouvertes.fr , consulté le 28-11-2021 a 21 :00h.

2- المرسوم رقم 88-131 المؤرخ في 04 يوليو 1988، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، ج.ر عدد 27 المؤرخة في 06 يوليو 1988.

إجراء تعديل في تنظيمه، دون أن يكون لأحد حق الإعتراض على ذلك سواء المنتفعين أو الموظفين[1].

## ثانيا: أثر الرقمنة على مبدأ قابلية المرفق العام للتعديل والتغير

إن التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية في إدارة المرفق العام عن طريق تدعيم الإدارة بالوسائل المادية وتأهيل موظفيها لمجاراة هذا التحول يعد إستجابة حقيقية لتطبيق مبدأ التكيف[2]، وبناء عليه فإن رقمنة المرفق العام يعد التطبيق العملي للمبدأ مواكبة هذه المرافق للمستجدات والتغيرات، كما أن تطبيق هذا المبدأ يخول للإدارة سلطة تغيير إدارة المرافق العامة من النظام التقليدي للنظام الإلكتروني.

وما تجدر الإشارة إليه أن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية يؤكد يقينا على مرونة المرفق العام، ومواكبته للمستجدات والتطورات من أجل تحقيق الصالح العام[3]، غير أن هذا التغيير مقيد بشرط يتعلق بحقوق المستفيدين من خدمات المرافق العامة حيث يجب ألا تضار حقوقهم أو تنتقص بسبب التحول الإلكتروني، وهذا الإحتمال قائم كثيرا في الدول العربية أين تنخفض درجة الوعي بهذا النظام وتنتشر الأمية المعلوماتية،مما يفرض على الدولة الدخول في سباق مع الزمن بإعتماد مخططات إستراتيجية لمواجهة هذه المشكلة التي تمثل عائقا أمام تطبيق نظام الرقمنة وتكريس مبدأ المساواة بين المنتفعين بخدمات المرفق العام[4].

بعد عرض هذه المقتضيات يمكن القول أن تطبيق نظام المرافق العامة الإلكترونية يتماشى بجدية ويتوافق مع مبدأ قابلية المرفق العام للتعديل والتغير، ذلك أن المصلحة العامة للأفراد في تطور مستمر مما يقتضي ضرورة تطوير المرافق العامة لمجاراتها، أي أن المرافق العامة الإلكترونية هي السبيل لتجسيد مبدأ التعديل والتغير.

---

1- د. ماجد راغب الحلو: القانون الإداري، (د.ط)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 439.

2- مراد لمين: أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، العدد 05، 2019، ص 60.

3- صهيب ياسر محمد شاهين، أونيسي ليندة: المقال السابق، ص 112.

4- دعاء أنور سعيد الطائي: المذكرة السابقة، ص 101.

## خاتمة:

من خلال ما سبق عرضه يمكن القول أن إعتماد نظام رقمنة المرافق العامة بات ضرورة ملحة في ظل الثورة التكنولوجية العالمية التي تقتضي الإنتقال من الأسلوب التقليدي لتسيير المرافق العامة والتحول إلى نظام الرقمنة الذي أبان عن العديد من المزايا في مقدمتها القضاء على كل أوجه الفساد الإداري والبيروقراطية والمحاباة والرشوة التي باتت بمثابة مرض خبيث ينخر جسد الإدارة العامة التقليدية.

ونتيجة الظرف الصحي الإستثنائي الذي تعايشه الجزائر على غرار دول العالم والمتمثل في تفشي فيروس كورونا إستوجب على الدولة ضرورة التدخل لتطويق الأزمة بإتخاذ تدابير الحجر الصحي مع ضرورة ضمان حد أدنى من الخدمة العمومية، حيث حث المشرع وشجع الإدارات العمومية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-69 على إعتماد أسلوب العمل عن بعد وهذا ما يدل على ضرورة الإسراع لتجسيد نظام المرفق العام الإلكتروني تفاديا لتعطيل الخدمة العمومية خاصة في ظل هذا الظرف الإستثنائي.

وقد توصلت الدراسة إلى **النتائج** التالية:

- إعتماد نظام رقمنة المرافق العامة أكد إلى حد بعيد المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العامة من خلال توفير خدمات نوعية بإجراءات بسيطة وكفاءة عالية وبشفافية.

- لجوء الدولة الجزائرية إلى إعتماد نظام الرقمنة في ظل الجائحة قد أبان عن وجود فوارق في الدراية التكنولوجية والإمكانيات المادية بين الأفراد، وهذا ما شكل عائق أمام تجسيد مبدأ المساواة ومبدأ إستمرارية المرفق العام في تقديم الخدمة العمومية الإلكترونية، وهذا ما يستدعي ضرورة التدخل لتجسيد مبدأ تكافؤ الفرص بين المرتفقين.

- نظرا لأهمية مبدأ إستمرارية المرفق العام، غير أنه بات مهددا بعدم الثبات خاصة في ظل الظروف الإستثنائية الحالية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، وهذا ما يستوجب تدخل الدولة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الفيروس والحيلولة دون تعطيل المرافق العامة.

- إن رقمنة بعض المرافق العامة في ظل الجائحة لضمان مبدأ الإستمرارية على غرار قطاع التعليم بمختلف مستوياته بإعتماد نمط التعليم عن بعد رغم مزاياه والمتمثلة في ضمان إستمرارية تقديم الخدمة العمومية،

غير أن تطبيقه كشف عن عدة عيوب تعيق تجسيدة في الواقع العملي في مقدمتها التخلف الإلكتروني وضعف شبكة الأنترنيت وعجزها عن إستيعاب كل الاتصالات.

– التحول نحو رقمنة المرافق العامة وإن شكل نقلة نوعية في تغيير نمط الإدارة غير أن هذا المشروع يتطلب من أجل نجاحه غلاف مالي معتبر لتغطية نفقاته، غير أن الوضع الصحي الإستثنائي الحالي الذي تعايشه الجزائر قد إستنزف مبالغ مالية ضخمة موجهة لقطاع الصحة لمواجهة الجائحة، وهذا ما إنعكس سلبا على توفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية لتطبيق هذا التحول.

وبناء عليه **توصي** هذه الدراسة بما يلي:

– ضرورة توفير متطلبات تطبيق المرفق العام الإلكتروني لضمان تجسيد المبادئ الأساسية التي تحكمه من خلال:

1– تحيين المنظومة التشريعية لمجاراتها لعمل المرفق العام الإلكتروني في إطار مبادئ المشروعية.

2– تحسين مستوى العاملين على مستوى المرافق العامة من خلال تنظيم دورات تكوينية لتكوين الكوادر اللازمة لتجسيد هذا التحول.

3– إصلاح وتطوير شبكة الأنترنيت وتجهيزها لإستيعاب الاتصالات.

4– توفير نظام قانوني لحماية المعلومات وحفظها.

## قائمة المصادر والمراجع:

**أولا: باللغة العربية**

**1– قائمة المصادر:**

**– النصوص الأساسية:**

– التعديل الدستوري لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20–442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020، ج.ر عدد 82 المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

- **الأوامر:**

- الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج.ر عدد 46 المؤرخة في 16 يوليو 2006.

- **المراسيم الرئاسية والتنفيذية:**

- المرسوم رقم 88-131 المؤرخ في 04 يوليو 1988، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، ج.ر عدد 27 المؤرخة في 06 يوليو 1988.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020، يتعلق بتدابير الوقاية من إنتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، ج.ر عدد 15 المؤرخة في 21 مارس 2020.

**2- المراجع:**

- **الكتب:**

1- أحمد محيو: محاضرات في المؤسسات الإدارية، ط 04، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

2- د. بعلي محمد الصغير: القانون الإداري، التنظيم الإداري، النشاط الإداري، د.ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.

3- بوسماح محمد أمين: المرفق العام في الجزائر، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

4- د. بوضياف عمار: الوجيز في القانون الإداري، ط 02، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

5- عصام عبد الفتاح مطر: الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، (د.ط)، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.

6- د. ماجد راغب الحلو: القانون الإداري، (د.ط)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1996.

7- مجري عز الدين يوسف: الأساس القانوني لنظرية الموظف الفعلي، ط 02، دون دار ومكان النشر، 1994.

8- محمد رضا جنيح: القانون الإداري، ط 02، مركز النشر الجامعي، سوسة، 2008.

9- محمد فؤاد مهنا: دروس القانون الإداري المصري، د.ط، دار الثقافة، الإسكندرية، 1947.

10- هاني علي الطهراوي: القانون الإداري، ط 01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

**المقالات:**

1- حمدي سليمان القبيلات: تطبيق مبدأ سير المرفق العام بإنتظام وإطراد في ظل جائحة كورونا، دراسة تحليلية للحالة الأردنية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، جامعة سطيف 02، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2021.

2- سنقوقة راضية: دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2018.

3- صهيب ياسر محمد شاهين، أونيسي ليندة: أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، المجلد 08، العدد 03، 2021.

4- طوبال بوعلام، زرقان وليد: علاقة الإدارة الإلكترونية بالمبادئ العامة التي تحكم سير المرافق العمومية، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2020.

5- مناصر شهرزاد: أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم المرافق العامة، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 16، العدد 02، 2019.

6- مراد لمين: أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، العدد 05، 2019.

**- مذكرات الماجستير:**

- دعاء أنور سعيد الطائي: التطور التكنولوجي وقيام الحكومة الإلكترونية وأثرها على المرافق العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2013.

**ثانيا: باللغة الأجنبية**

- Jean-Paul Markus : le principe d’adaptabilité de la mutabilité au devoir d’adaptation des services publics aux besoins des usagers, sur le site : halshs.archives-ouvertes.fr , consulté le 28-11-2021 a 21 :00h.

- Joseph Frossard : la gréve dans les services publics en droit français, les cahiers de droit, vol 21, 1980.

- Zouaimia Rachid, Marie Christine Rouault : droit administrative, berti éditions, Alger, 2009.